

عدل

أهالي المفقودين: نريد بنك DNA

يكون لديها كافة الصلاحيات لمتابعة وإجراء التحقيقات ووضع آلية متكاملة، ويؤكدان على مجموعة حقوق أساسية، أبرزها حق الأهالي في معرفة مصير المفقودين، إلا أن عدم إقرار هذا القانون أو التأخر في إقراره، لا يمنع إطلاقاً إنشاء بنك معلومات لأن «حق الأهالي بمعرفة مصير المفقودين هو حق كرسه قرار مجلس شورى الدولة الصادر في 4 آذار 2014، ويعطي الحق للأهالي بالاطلاع على نتائج التحقيقات الرسمية التي أجرتها الحكومة اللبنانية عام 2000». رئيس لجنة «سوليد» غازي عاد أعلن في مؤتمر صحفي عقده لجنة أهالي اللبنانيين المعتقلين في السجون السورية أن «موضوع إجراء فحوص الحمض النووي هو إجراء الأيسر والأسهل في عملية البحث عن مصير المفقودين وضحايا الإخفاء القسري، وهو خطوة أساسية في عملية التعرف على الضحايا». الخطوة العملية الوحيدة التي قامت بها الدولة كانت بالتفاوض مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر من أجل توقيع مذكرة تفاهم للتعاون على جمع عينات الحمض النووي، لكن بعد مرور سنتين على صياغة تفاصيل التفاهم، لم توقع الدولة هذه المذكرة. تطالب سوليد «وزير الداخلية بالمبادرة إلى الاتصال بقوى الأمن الداخلي وإصدار الأمر بالبدء بأخذ العينات». وتشرح رئيسة لجنة أهالي المخطوفين ودا حلواني أن «هيئة القضايا في وزارة العدل تقدمت بتاريخ 6 أيار 2014، بطلب لإعادة المحاكمة ووقف تنفيذ قرار مجلس شورى الدولة بحجة تهديد قرار السلم الأهلي، إلا أن مجلس الشورى رد طلبها، وأكد على موقفه تجاه الأهالي بتسليم نسخة عن تقرير اللجنة بالكامل دون أي تقييد أو استثناء أو شرط، لكن الدولة حتى اليوم لم تنفذ القرار لذلك يجري الإعداد لحملة ضغط واسعة في الشهر المقبل من أجل تسليم التقرير».

القسري جريمة تعاقب عليها المادة 569 من قانون العقوبات. إقامة بنك المعلومات يعزز عمل القضاء، إذ إنه من وجهة نظر التحقيق الجنائي فإن أخذ هذه العينات يُعدّ حفاظاً على أدلة عن جرائم وقعت على الأراضي اللبنانية أو خارجها. وبالتالي يلفت مخبير إلى أن «المطلوب من النيابة العامة التمييزية، وبالنظر إلى الخشية من فقدان الأدلة بسبب وفاة الأهل، أن تصدر قراراً لتنظيم أخذ عينات الحمض النووي من جميع أهالي المفقودين»، لكن ما يحتاج

غسان مخبير:
كلفة أخذ العينات
زهيدة والدولة تملك
جميع التقنيات

إلى قانون صادر عن مجلس النواب، ويجري العمل عليه باقتراحين حالياً، هو نظام لحماية سرية المعلومات الناتجة عن بنك المعلومات، ومسائل مرتبطة بكيفية استعماله في المحاكمات والتحقيقات الجنائية. بهذا الصدد يقول مخبير إن «هناك اقتراحين مقدمين في هذه القضية: اقتراح القانون الأول قدمه (مخبير) والنائب زياد القادري، والاقتراح الثاني قدمه النائب حكمت ديب، ويجري العمل على دمجهما في نص واحد من أجل التسريع به في اللجان، كما أن مشروع قانون إنشاء بنك للمعلومات أصبح أمام الهيئة العامة، بعدما درسته لجنة الإدارة والعدل ولجنة الصحة». الاقتراحان المقرر دمجهما ينصان على إنشاء هيئة وطنية مستقلة لحل قضية المفقودين،

أيضا الشوفي

جميع من يرتاد حديقة جبران خليل جبران الواقعة أمام مبنى الإسكوا يعرف أمينة، ماري، جانيت، محمود وغيرهم. يرى الحزن في وجوههم مع بارقة أمل صغيرة تكسر قلق هذا الانتظار الذي بلغ عشرات السنين. قد يكون المفقود أماً، أباً، زوجاً أو ابناً، اختطف من منزله أو من الشارع ولم يعد. قضية واحدة يتشاركها الجميع، ويناضلون من أجلها. قضية حرية مسلوحة قسراً من أشخاص وقعوا ضحية الحرب وما زالوا وعائلاتهم يعانون تبعاتها، بينما زعماء هذه الحرب عفوا عن أنفسهم وحافظوا على مواقعهم كحكام لهذا البلد. بعد انتظار طويل أصبح الأهالي يتعاملون مع القضية بواقعية قاسية «نعلم أن البعض منهم مات، نريد رفاتهم. أما الذين ما زالوا على قيد الحياة، فنريدهم بيننا».

تبقى مطالب لجنة أهالي المخطوفين والمعتقلين والمنفيين اللبنانيين - سوليد، نفسها منذ عام 1996. مطلب بسيط يدعو إلى إنشاء بنك معلومات للحمض النووي لأهالي المفقودين، للحفاظ على المعلومات بهدف التعرف إلى الضحايا فيما بعد، إلا أن الدولة تماطل وتتهرب دائماً تحت حجة «حماية السلم الأهلي». طوى مجرمو الحرب هذه الصفحة، وعفوا عن أنفسهم وعن جرائمهم وقرروا متابعة الحياة كأن شيئاً لم يكن، أما الـ 17000 مفقود، فليسوا مهمين في حساباتهم. المباشرة في إجراء فحوص الحمض النووي لإقامة بنك معلومات أمر سهل من جميع النواحي. يؤكد النائب غسان مخبير أن تكلفة المشروع زهيدة، وأن الدولة قادرة على تغطية النفقات وتملك جميع التقنيات، كما أنها تجري هذه الفحوص لأهالي ضحايا حوادث الطائرات التي حصلت أخيراً. كذلك فإن هذا المشروع لا يحتاج إلى تنظيم تشريعي، لأن الخطف والإخفاء

تحرك طلابي

تعقد لجنة طلاب الشهادات الرسمية، اليوم، مؤتمراً صحافياً في مقر اتحاد الشباب الديمقراطي اللبناني - مار الياس، عند الساعة الثالثة بعد الظهر، وذلك لشرح الموقف من قرار إعطاء الإفادات. ووزع طلاب في مدينة صيدا، أمس، بياناً ناشدوا فيه وزير التربية والتعليم العالي الياس بوصعب عدم إعطائهم الإفادات، والعمل الحثيث لإعطاء المعلمين حقوقهم حتى يقوموا بواجباتهم في تصحيح الامتحانات الرسمية وإصدار النتائج. وتمنى الطلاب على هيئة التنسيق النقابية أن تقدر الظروف التي يمر بها لبنان، وطلبوها بأن تبادر إلى مباشرة أعمال التصحيح للحفاظ على مستوى الشهادة الرسمية. وقال البيان: «إننا ندعم اساتذتنا ومعلمينا في مطالبهم فهم قدوتنا، وتعلمنا منهم التضحية في سبيل الآخرين».



باحتماية إقرار سلسلة الرواتب في ظل الظروف الحالية، فإلى جانب أن بعضهم لا يرغب في إقرارها (ممن طاولهم التهويل بارتفاع الأسعار)، ثمة شريحة كبيرة ترى أن الطبقة السياسية الحاكمة غير مؤمنة على مصالح الشعب، «فلماذا تكثر بالقطاع التربوي؟» إلا أنه ليس خافياً على كثيرين أيضاً، أن مساواة الطلاب هذه ليست عادلة، والأمر هنا يتعدى مسألة انزعاج «الشاطرين» و«شماتة» المتقاعدسين ليشمل أنه يمثل عملاً غير تربوي يُفقد «الشهادة الرسمية» ما بقي من قيمتها! يحمل فريضة الأهالي هنا مسؤولية عدم ضغطهم على المعنيين لجعل السلطة تتراجع عن قرار ضرب الحركة النقابية عبر ضرب القطاع التربوي.

ينتقلوا إلى صف «الثانوي». يضحك سليم ساخراً «بدي فرقع بالجاركة»، يقول ابن الرابعة عشرة لزميله بلكنة «شاممة»، ذلك أنه راهن على عدم التصحيح وإعطاء الإفادات، لذلك «ما فتح كتاب». ينفخ سليم صدره وهو يتحدث عن «تحليلاته» ويقول: «إذا السنة بلشت بإضرابات وساعة في إمتحانات ساعة لا، كيف بدها تكون نهايتها». لا ينكر فرحة بالإفادة، ذلك أنه تساوى وزميلته أميرة التي يصفها بـ «المجتهدة المزعجة» التي كانت «تستغيب»، ويستطرد: «طلعت أنا أدكى منها»!

على الرغم من أن الكثير من الأهالي والطلاب مقتنعون بأن إعطاء الإفادة كان الخيار شبيه «الوحيد» لوزير التربية، وخصوصاً أنهم غير مؤمنين

لانون

11069

وظيفة

يبدو أن الوظائف التي تستطيع الدولة أن تخلقها هي في «الأمن»، وتأتي في إطار ردود الفعل، لا في إطار الاستراتيجيات أو التخطيط. ففي جلسته الأخيرة، قرّر مجلس الوزراء تطويع نحو 11069 عسكرياً ورتبياً وضابطاً في مختلف الأجهزة العسكرية والأمنية، على النحو الآتي: 5000 جندي في الجيش اللبناني، 200 رتيب في الجيش اللبناني، 369 تلميذاً ضابطاً في مختلف الأجهزة، 4 آلاف عنصر في قوى الأمن الداخلي، 500 عنصر في أمن الدولة، 500 مأمور في الأمن العام، 500 مفتش في الأمن العام. هذه الخطوة جاءت لترسم مشهداً اقتصادياً أبعد من المشهد الأمني المثقل بأحداث عرسال والتطورات الإقليمية. فالاقتصاد اللبناني يعاني ضعفاً كبيراً في خلق الوظائف، والهوة بين الطلب على العمل وعدد الوظائف المتاحة تكبر كل يوم، وهي زادت أخيراً بسبب زيادة الطلب الناتج من عمالة أجنبية رخيصة أصبحت متوافرة بكثرة.

أعمال أول جلسة تشريعية، فكان الرد، بحسب مصدر مطلع، أن المشكلة ليست مع الرئيس بري. فلما لا يكون المخرج أن يحمل وزير التربية مشروع إعلان هذا الوعد ويجول به على رؤساء الكتل النيابية بمن فيهم رئيس كتلة المستقبل النيابية ويحظى بتواقيعهم على هذا الإقرار، فتحمل عندها هيئة التنسيق الطرح إلى الجمعيات العمومية.

وكان وفد من هيئة التنسيق قد زار امس رئيس تيار المردة النائب سليمان فرنجية، الذي اتصل خلال الاجتماع بوزير الثقافة روني عريجي، وطلب منه أن يعارض موضوع الإفادات إذا طرح على بساط البحث (وهذا لم يحصل في الجلسة بل جرى نقاش متحفظ فقط)، علماً أن فرنجية طلب من هيئة التنسيق إيجاد صيغة حل بديلة، بما أنّ الأجواء السياسية لا توحى بقرب الحل بالنسبة إلى سلسلة الرتب والرواتب. وتمنت عليه هيئة التنسيق أن يتواصل مع رئيس كتلة التغيير والإصلاح ميشال عون كي لا يحمل وزير التربية المشكلة وحده، وممارسة الضغط على كل الكتل النيابية لإقرار السلسلة.



تعقد «الهيئة» اجتماعاً عند الواحدة بعد ظهر اليوم للرد على قرار بو صعب (مروان بوحيدر)

التنسيق إلى اجتماع حتى الآن، اتصل بأحد أعضاء الهيئة وسأله ما إذا كانوا يقبلون لقاء رئيس مجلس النواب نبيه بري ليتعهد أمامهم أن السلسلة ستكون أول بند على جدول

اجتماعاً، اليوم، في مقر الحزب التقدمي الاشتراكي، بعد الاجتماع مع الوزير بو صعب، لإعلان الموقف إلى جانب الهيئة أو خلافاً لارادتها. وزير التربية الذي لم يدع هيئة

قرار الإفادات. «في الجو العام لمجلس الوزراء، الجميع كان موافقاً ولم أسمع أحداً يعترض، نحن امتنعنا بمعنى التحفظ، يعني لا مع ولا ضد، أي إننا لسنا موافقين على الإفادات، وليس لدينا تصور لحل المشكلة».

من جهتها، تعقد هيئة التنسيق النقابية اجتماعاً عند الواحدة من بعد ظهر اليوم للرد على قرار الوزير بو صعب، وتفويض مجلس الوزراء له باتخاذ الإجراءات، بما في ذلك الإفادات. ولفتت مصادر الهيئة إلى أن بو صعب لم يطلب عقد لقاء مع الهيئة حتى وقت متأخر من ليل امس، وإنما دعا المكاتب التربوية للأحزاب لتأمين الغطاء الكامل لتنفيذ قراره، ومحاصرة الهيئة عبر توحيد موقف الأحزاب السياسي والنقابي. وقالت مصادر الهيئة إن وحدتها على المحك، فهي لن ترضخ للضغوط، ولن تتراجع عن قرار مقاطعة التصحيح ولن تقبل إصدار الإفادات بدلاً من الشهادات الرسمية، لذلك سيكون أمامها تحدي عدم السماح بتفويض قرارها، وبالتالي تهديد وحدتها، فمواقف الجميع باتت معروفة وواضحة. وتعقد المكاتب التربوية في الأحزاب